



No.:

Date: / / 20

العدد:

التاريخ: ٦٢/٨٠٢ /

٥٥٧٠

أستهداف أي مكون عراقي ... أستهداف لكل العراقيين ٢٠١٥/١/٢٢

إلى / وزارة العلوم والتكنولوجيا / الدائرة القانونية والادارية / القسم القانوني

م / بيان رأي

تهديكم هذه الوزارة أطيب تحياتها :-

كتابكم المرقم ٣٨١٦ في ٢٠١٤/١٠/٣٠ وبشأنه تبدي الاتي :-

- ان مركز الموظف تنظيمي بمعنى ان شؤونه الوظيفية محكومة بنصوص قانونية نافذة وان اكمال الموظف دراسته في الجامعات او المعاهد واعتماد الشهادة الحاصل عليها يكون بمنحه اجازة دراسية وفق الشروط والآلية المنصوص عليها في القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٩ والتعليمات عدد (١٦٥) لسنة ٢٠١١ الصادرة استنادا له
- بموجب الفقرة (أ/ب) من المادة (١) من القانون المذكور اعلاه للوزير المختص او رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة منح الموظف الذي اكمل (٣) سنتين في خدمة وظيفية فعلية بعد احر شهادة اجازة دراسية داخل العراق وبجميع مما يتقاضاه من راتب ومخصصات ثابتة للحصول على شهادة عليا ممن يحمل شهادة جامعية أولية وللمدة المقررة للدراسة ويجوز تمديدتها لمدة لا تزيد على (١) سنة واحدة اذا اقتضت الضرورة ذلك
- وان المعقضى القانوني الحصول على الشهادة الدراسية العليا خلال مدة الاجازة المنصوص عليها في القانون والتعليمات المذكورين اعلاه .
- وبموجب التعهد فان الموظف المجاز دراسيا ملزما بأعادة جميع الرواتب والمخصصات التي يتقاضاها في حالات منعا عدم حصوله على شهادة النجاح المطلوبة لأي سبب كان عدا المرض المانع من مواصلة الدراسة . . . وهذا ماأيدته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بكتابتها المرقم ٢٢٩٤٣ في ٢٠١٣/٩/٢٢ بتطبيق التعهد بحق المستفسر عنه
- وان حالات اخطاء الادارة المشمولة بالاطفاء المنصوص عليه بالقرار رقم (٨١) لسنة ٢٠١٠ هي التطبيقات المدرجة بأعامنسا المرقم ١٧٢٨٦ في ٢٠١١/٤/١٤ وان الحالة موضوع البحث لاينطبق عليها القرار المذكور اعلاه
- وحسب الاوليات المرفقة طي كتابكم اعلاه يتضح بأنه قد تم ترقيته قده المستفسر عنه وعليه تشير الى قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (٢٠٦) لسنة ١٩٨٨ الذي قضى بتحمل الموظف الفشل في دراسته التفقات الدراسية التي صرقت عليه اثناء دراسته بضمنها رواتب وظيفته التي أستلمها واجور سفره ويستثنى من ذلك الفشل بسبب المرض المؤيد بتقرير من لجنة طبية نرى ان تم تزويدنا بالتعهد الخاص بالاجازة الدراسية للمستفسر عنه ليتسنى الاطلاع وأبداء الرأي .

مع التقدير

محمد حمزة مصطفى

مدير عام الدائرة القانونية / وكالة

٢٠١٥/١/